

الأنشطة التي يدعمها صندوق التراث في حالات الطوارئ في

مالي



بعثة تقييم الأضرار - ضريح أسكيا (2017) © اليونسكو

تقييم الاحتياجات الخاصة بالتراث الثقافي في موقع التراث العالمي "جرف باندياغارا (أرض الدوغون)" (2019)

ما برح الضغط الذي تمارسه الجماعات الإرهابية منذ عام 2018 يؤثر تأثيراً متزايداً في المناطق الوسطى في مالي، إذ يتعرض العديد من القرى للاعتداءات، وقامت تلك الجماعات باستغلال التوترات القائمة بين جماعتي الدوغون والفولاني لإثارة المزيد من الانقسامات داخل البلد. وأدى تصاعد العنف إلى إزهاق أرواح العديد من المدنيين وإلى تفاقم انعدام الأمن إلى حد كبير، بالإضافة إلى التدمير الكامل أو الجزئي لما يقرب من 30 قرية، يقع نصفها داخل حدود موقع التراث العالمي "جرف باندياغارا". ولم يقتصر الضرر في هذا السياق على التراث الثقافي التقليدي المعماري، بل فقد أيضاً العديد من القطع الثقافية وتدهورت ممارسات وتقاليد التراث الثقافي غير المادي المرتبطة بها. وقد قامت اليونسكو، بناءً على طلب حكومة مالي وبدعم من صندوق التراث في حالات الطوارئ، بإيفاد بعثة إلى موبتي ومنطقة باندياغارا في الفترة الممتدة من 22 إلى 28 تموز/يوليو 2019 لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالتراث الثقافي المعماري وغير المادي وما يرتبط به من قطع وممارسات في تلك المنطقة.

وزارت البعثة نحو 10 قرى في المنطقة واجتمعت بالسلطات المحلية والإقليمية والزعماء التقليديين وأفراد المجتمعات المحلية. وفي نهاية البعثة، أُعدّ تقرير ختامي شامل، قدم تقييماً مفصلاً لحالة التراث الثقافي المادي وغير المادي في المناطق التي تمت زيارتها. وإضافة إلى ذلك، أسفرت البعثة عن وضع خطة عمل أولية مفصلة. ثم عُرضت توصيات البعثة ومشروع خطة العمل على مجموعة الجهات المعنية يبلغ عددها نحو 200 جهة (بما فيها المجتمعات المحلية والسلطات والخبراء).

دورة تدريبية بشأن "تقديم المساعدات الأولية الخاصة بالتراث الثقافي إبان الأزمات" (2018)

اشتركت اليونسكو والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها، بموجب مذكرة التفاهم المبرمة في عام 2017، في عقد دورة تدريبية بشأن "تقديم المساعدات الأولية الخاصة بالتراث الثقافي إبان الأزمات" في أفريقيا (2018) من أجل بناء قدرات الخبراء بالتراث الثقافي وقدرات الجهات المعنية بالتصدي لحالات الطوارئ، على حد سواء، فيما يخص أنسب وقت لاتخاذ التدابير اللازمة وأفضل سبيل للعمل معاً. وعقدت اليونسكو هذه الدورة التدريبية التي استغرقت ثلاثة أسابيع خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بالتعاون مع المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها، ووزارة الثقافة في مالي، والمتحف الوطني المالي، ومدرسة أليون بلونداي بيبي لحفظ السلام، والدرك الوطني في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعية "حماية وتقويم المخطوطات للدفاع عن التراث الإسلامي". ويستند التدريب الذي جرى توفيره خلال تلك الدورة إلى منهجية راسخة وضعها المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها، ويلتزم مع ذلك السياق الأفريقي نظراً لإعداده خصيصاً لهذا الغرض واقتترانه بدراسة التدابير الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والثقافية في مالي باعتبارها دراسة حالة رئيسية. وانتفع بهذا التدريب 21 شخصاً من الخبراء بالتراث الثقافي والجهات المعنية بالتصدي لحالات الطوارئ من 17 دولة من الدول الأعضاء في اليونسكو (أوغندا، وإيطاليا، وبوتان، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وزامبيا، والسنغال، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، ومالي، وملاوي، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا)، ومنهم 17 مشاركاً من أفريقيا و8 نساء. وتضمنت الدورة التدريبية أنشطة محاكاة عملية متعددة، ومنها مثلاً التثبيت العاجل لمبنى وإجلاء مقتنيات متضررة من فيضانات؛ والإجلاء العاجل لمقتنيات متحف؛ وإجلاء مقتنيات من ضريح بالتنسيق مع الجيش والشرطة والجمعية الوطنية للصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر عقب قيام جماعة مسلحة بتفجير عبوة ناسفة. وتسنى عقد الدورة التدريبية بشأن "تقديم المساعدات الأولية الخاصة بالتراث الثقافي إبان الأزمات" في أفريقيا بفضل الدعم الذي قدمه صندوق التراث في حالات الطوارئ.

بعثة تقييم الأضرار الموفدة إلى موقع التراث العالمي "ضريح أسكيا" (2017)

تسبب تساقط الأمطار الغزيرة، خلال موسم الأمطار في آب/أغسطس 2017، في انهيار جزء من سطح قاعة الصلاة المخصصة للرجال في موقع التراث العالمي "ضريح أسكيا" (مالي). واستجابة لطلب المساعدة الدولية الذي تقدمت به وزارة الثقافة في مالي، دعم صندوق التراث في حالات الطوارئ إيفاد بعثة تشخيص عاجلة في الفترة الممتدة من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2017. وكان الغرض من تلك البعثة هو إجراء تقييم مفصل للأسباب التي أدت إلى انهيار جزء من سقف

غرفة الصلاة، وتحليل إجراءات الترميم العاجلة التي نفذها المجتمع المحلي بالفعل، فضلاً عن وضع خطة مُقدرة التكاليف للأنشطة ذات الأولوية التي ينبغي الاضطلاع بها لأغراض الإصلاح التكميلي.